الفهرس

مقدمة	٩
تحديد المشكلة	١٢
أهمية الدراسة	١٢
الغرض من الدراسة	١٤
خطة البحث	١٧
الفصل الأول	
القاعدة القانونية	١٨
تمهيد	١٩
المبحث الأول: القاعدة القانونية	٢٠
أولاً: ماهية القاعدة القانونية	٢٠
ثانياً: عناصر القاعدة القانونية	٢٣
ثالثاً: موضوع القاعدة الجنائية وأهدافها	٢٧
رابعاً: خصائص القاعدة الجنائية وطبيعتها التى تميزها عن غيرها من القواعد القانونية.	٢٨
خامساً: المخاطبون بالقاعدة الجنائية	٣١
المبحث الثاني: ذاتية القاعدة الجنائية.	٣٥
الفصل الثاني	
النصوص العقابية فى القوانين غير الجنائية فى ميزان النقد	٤٠
المبحث الأول: وضع المشرع لنصوص عقابية فى قوانين غير جنائية (نماذج وتطبيقات)	٤١
المبحث الثاني: المحاولات الفقهية لإخراج هذه النصوص من القانون	٤٢

Scanned by CamScanner

الجنائي.	
محاولة إخراج المخالفات من نطاق قانون العقوبات.	٤٢
المبحث الثالث: الرد على هذه المحاولات والتصدى لها.	٤٤
معالجة المشرع السريعة لما يظهر من قصور فى قانون العقوبات والقوانين الأخرى.	٤٤
دور فكرتي تجزئة القاعدة الجنائية ، القاعدة الجنائية على بياض فى الخروج من أزمة الشرعية.	٤٥
المبحث الرابع:خضوع هذه النصوص لأحكام القانون الجنائي فى ضوء وحدة النظام القانوني.	٤٩
الفصل الثالث	
ضوابط وضع النصوص العقابية فى قوانين غير جنائية.	٥٠
المبحث الأول: أزمة قانون ا لعقوبات فى ظل مبدأ الشرعية.	٥١
أولاً: مجافاة مبدأ الشرعية مع تفريد العقوبات.	٥١
ثانياً: مبدأ الشرعية يصيب القانون بالجمود والعجز عن حماية الجماعة.	٥٣
ثالثاً: لجوء المشرع إلى الصياغة المرنه للنصوص العقابية	٥٦
المبحث الثاني: الضوابط التشريعية لوضع النصوص العقابية.	٥٨
الصفات التى يجب توافرها فى النصوص العقابية.	٥٨
الصفات الخاصة فى النصوص الجنائية.	٦٠
أ- أن تكون النصوص مكتوبة.	٦٠
ب- أن تكون النصوص واضحة محددة.	٦٣
- أن تكون محددة بصورة يقينية لا إلتباس فيها ولا غموض.	٦٤

Scanned by CamScanner

- يجب أن تحكم النصوص الجنائية مقاييس صارمة ومعايير محددة.	٦٨
ح- تكامل النصوص الجنائية مع القواعد العامة.	٦٩
د- جواز تحديد الفعل المادى من خلال ضابط عام لا يجهل مضمونه أو يثير اللبس حول حقيقته	٧٠
المبحث الثالث: الرقابة القضائية على سلطة المشرع فى التجريم.	٧٣
المطلب الأول: نشأة الرقابة الدستورية وتطورها فى مصر.	٧٤
أولاً: الرقابة الدستورية.	٧٤
ثانياً: الرقابة الدستورية فى مصر.	٧٦
المطلب الثانى: الرقابة الدستورية على سلطة المشرع فى التجريم .	٧٨
أولاً: دور الدستور فى توجيه المشرع نحو التجريم.	٧٨
ثانيا: المبادئ التى تحكم المشرع عند سن القوانين.	٨٠
المطب الثالث: الرقابة الدستورية ومعيار الضرورة والتناسب فى التجريم.	٨١
أولاً: التوازن بين التجريم والعقاب وحماية الحقوق والحريات.	٨١
ثانياً: دور الضرورة الإجتماعية فى تحقيق هذا التوازن.	٨٢
ثالثاً: الرقابة الدستورية على الضرورة والتناسب	٨٥
رابعاً: معيار التناسب فى قضاء المحكمة الدستورية العليا.	٩٣
الخاتمة	٩٧
الفهرس	٩٨

Scanned by CamScanner